مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الاسيوية – دراسة قياسية للفترة 1980 – 2009
اسم الكاتب: مسلم قاسم حسن العلي، أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون العباسي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3602
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١١٩ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينه من الدول الاسيوية- دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩

Nature of the Relationship Between Public and Private Investment and Their Impact on Economic Growth for A Sample of Asian Countries - An Econometric Study 1980-2009

مسلم قاسم حسن العلي

Muslim Qasim Al Ali

الدكتور مروان عبد المالك ذنون العباسي

أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل

Marwan A. M. Thanoon(PhD)
marthano2001@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/١/٢٠

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٤/٢٢

المستخلص•

يناقش هذا البحث المكونات النظرية والتطبيقية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي من جهة، والاستثمارين الخاص والعام من جهة أخرى لعينة من الدول الآسيوية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩. أتخذ القياس مرحلتين، تناولت الاولى اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary Test واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسليس Johansen and Juselius، في حين اعتمدت الثانية على قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذجي تصحيح الخطأ العشوائي VAR CM، اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

أهم النتائج التي توصل اليه البحث: إن الاستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، وإنه يكمل Crowding-in الاستثمار الخاص في معظم دول العينة، في حين يزاحم Crowding-out الاستثمار الخاص في دول أخرى والأخير له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل. وقد كشف اختبار تصحيح الخطأ العشوائي أن الاستثمار المحلي قادر على تحقيق نمو اقتصادي معتدل في المدى القصير، وأخيراً أتضح ان هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية العام والخاص إذ يؤثر أحدهما في الاخر بمعنى إن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو.

الكلمات المفتاحية *: الاستثمار العام والخاص، النمو الاقتصادي، القياس الاقتصادي*

Abstract

This study analyzes the relationship between public and private investment in Asian Countries. The issue of theory relationship between public and private investment has been focus of attention in the literature since the early 1980s and it is still the subject of consider able controversy. By researchers is whether public and private investment has a different impact on economic growth, and whites the linkages between them. It setup a simple theoretical model where two counter vailing forces coexist on the hand, public investment raises the productivity of private investment and leads to potential Crowding-In of private investment. On the other hand, weak institutes and restricted access financing could diminish the positive effects of public investment and Crowding-Out private investment. We Adopted the VAR model which is measure the log-term relationship and the Error Correction Model (ECM) to measure the short-term and finally the Granger Causality test to analyze the direction between them. The empirical results suggest that on average the crowing in effect dominates, and increase in domestic investment accelerate the economic growth through increase in capital accumulation.

Key Word*: Private and Government Investment, Economic Growth, Econometric*

المقدمة

لازال الجدل قائماً منذ عقود طويلة حول مساهمة القطاع الخاص أو القطاع الحكومي في عملية التطور الاقتصادي، ويرجع هذا الجدل الى تغير إستراتيجيات التنمية عبر العقود المختلفة من

(•) طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام واثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الاسيوية- دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩

إستراتيجية هيمن عليها القطاع الحكومي في فترة الستينات والسبعينات، حيث قامت الحكومة بدور المحفز والقائد الرئيس للتنمية وتصحيح أخطاء السوق، إلى هيمنة القطاع الخاص والخصخصة في فترة التسعينات وحتى منتصف الالفية الثانية، واليوم وبعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨ التي ضربت معقل الرأسمالية الفردية - الولايات المتحدة- وقلب نظامها المالي ظهرت ضرورة إعادة تقييم الدور النسبي لكل من القطاع الخاص والعام في العالم النامي والمتقدم، فالمنشآت الكفوءة سواء أكانت خاصة أم عامة ومبادرات الحكومة والمنظمين والإصلاحات السياسية واللائحية والمؤسسية أمور حاسمة ولازمة لتسريع وتعجيل النمو الاقتصادي. يناقش هذا البحث العلاقات النظرية والتطبيقية للاستثمار بنوعيه العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي. نحن نتفق على إن هذه العلاقة تختلف من دولة الى أخرى ولهذا فان التوصل الى نتيجة أي من القطاعين هو الأكفأ لقيادة النمو الاقتصادي هو مطلب أساسي لكافة الدول النامية والمتقدمة.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية خاصة لعدة اسباب منها:

١. إنه يعالج موضوعا حيويا يتناول طبيعة الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي الخاص والعام في تحقيق معدلات النمو العالية المستمرة.
٢. إنه يشخص العلاقة التبادلية والاحلالية بين الاستثمارين العام والخاص.
٣. إنه يعطي تصورا ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي؟
٤. إنه يقدم أنموذجا حيويا لكيفية نجاح الدول الآسيوية في إدارة لاستثمارات فيما بينها.

مشكلة الدراسة

بدأت الدول الآسيوية بتطبيق إستراتيجية جديدة بعد الأزمة الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ تعتمد على تقليص دور القطاع العام وتحويل الريادة الى القطاع الخاص في إدارة عمليات التنمية وتسريع النمو الاقتصادي. المشكلة التي شخصت هي عدم قدرة القطاع الخاص بذاته على إدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة دون مساعدة استثمارات القطاع العام وخاصة في الخدمات العامة. تسعى هذه الدراسة الى إيجاد حلول للمشكلة الآتية: هل الاستثمار الحكومي له تأثيرات فعالة على النمو الاقتصادي؟ وهل الاستثمار الحكومي يحفز ويشجع على تزايد الاستثمار الخاص؟ إن البحث يتصدى لمشكلة الاختلال في هيكل الإنتاج في الاقتصادات الآسيوية ودور الاستثمار العام والخاص في تحقيق تغيرات هيكلية تسهم في تسريع النمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة

تكتسب مسألة أي العوامل تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يمارسه الاستثمار العام والخاص في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي قصيرة ومتوسطة الأجل. والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الحكومي مع الاستثمار الخاص في الدول النامية، وبشكل محدد، أي اثر يمكن أن يكون لزيادة الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذا العلاقة في الدول الاسيوية.

فرضية البحث

إن الاستثمار العام له آثار إيجابية أكبر في إحداث النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الخاص؟ وإن العلاقة السببية تتجه من الاستثمار الحكومي إلى الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي؟

المنهج المستخدم في التحليل

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف البحث فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين

الاستثمارين العام والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل واستعراض أهم الدراسات التي تناولت الآثار المختلفة على النمو. رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجريبي لتقدير أثر الأنواع المختلفة من الاستثمار على النمو من جهة، وأثر كل منهما في الآخر من جهة اخرى، في المدى القصير والطويل ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الديناميكية، اعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٩ لعينة من الدول الآسيوية (الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلند، سنغافورة، اندونيسيا و الفلبين).

ماهية واهمية الاستثمار

الاستثمار الكلي

يعد الاستثمار جزءاً من الدخل لايستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة علية، ويدخل في ذلك الإضافة إلى المخزون السلعي. (عريقات، ١٠٩،٢٠٠٦)

الاستثمار العام

مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة. ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

الاستثمار الخاص

إنه ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية (العيسى وقطف، ٢٠٠٦، ١٨١)

ترجع أهمية الاستثمار إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لاسيما الدول النامية.

الاستثمار في النظرية الاقتصادية

لقد شغلت مشكلة الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي حيزاً واسعاً من الجدل والنقاش بين العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سمث، ريكاردو، كينز، وهارود – دومار، ولكل منهم آراؤه الخاصة حول من يقود عملية التنمية، فقد يتفقون ويختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء والإسراع بعملية النمو الاقتصادي. وسنحاول مناقشة الآراء المختلفة التي تناولت الاستثمار بشقيه العام والخاص عبر المدارس الفكرية المختلفة.

أولاً-الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

تضمنت آراء الاقتصاديين الكلاسيك نقاشاً متواصلاً حول أهمية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي ابتدأ من الاقتصادي آدم سمث "Adam Smith" أحد أقدم مفكريها الذي اعتقد أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون محدوداً، وأن الإدخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائياً بافتراض وجود التشغيل الكامل. ومن الكتاب الكلاسيك الذين اهتموا بالاستثمار كذلك دايفيد ريكاردو"Dived Ricardo"، الذي اعتقد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوده الاستثمار الخاص، هو القادر على قيادة التنمية الاقتصادية بكفاءة، وأن أي اختلال أو أزمة داخلية أو خارجية

يمكن التغلب عليها بفعل تفاعل مجموعة من العناصر وهي: ١- الرأسماليون، ٢- العمال، ٣- أصحاب الأراضي (أبوعلي، ٢٠٠٩، ١-١٥).

ثانياً- الاستثمار في المدرسة الكينزية

واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبرى استمرت للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢ عجز الاقتصاديون الرأسماليون عن مواجهتها وإيجاد الحلول لها، مما تطلب ظهور أفكار وحلول جديدة يقودها الاقتصادي كينز"John M.Keynes "، أكدت على أهمية الاستثمار بجميع أنواعه الإنتاجي وغير الإنتاجي، وعدته المصدر الأساس لنمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" في الأجل القصير والطويل (المولى،٢٣، ٢٠١٠). لقد رفض كينز كلياً مبدأ اليد الخفية "Invisible Hand" واثبت إن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائياً، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار والسياسات المالية والنقدية .

ثالثاً- الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "الفريد مارشال Alfred Marshall". يرى أنصار هذه المدرسة أن من نتائج التدخل الحكومي الواسع سوء تخصيص الموارد وخطأ سياسات التسعير وانعدام الحوافز الاقتصادية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي وانتشار الفساد الإداري. لذلك فإن التخطيط الاقتصادي في رأيهم لا يقدم حلا لمعضلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية، بل إن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعا لحافز الربح. طبقاً لهذه النظرية فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال. وتعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة ونسبة الضريبة، التي تعد مهمة بالنسبة للقطاع الخاص، لأنها تؤثر على القرارات الاستثمارية وتحدد نسبة رصيد رأس المال المستثمر (ايدجمان، ١٩٩٩، ١٨٢-١٨٣).

رابعاً- الاستثمار في النظرية النقدية

يرى منظرو المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان "Milton Friedman " أن النقود ذات أهمية كبيرة في تحديد مستوى الطلب الكلي لاسيما الاستثمار، أما الكنزيون فقد بخسوا هذه الأهمية، و لكن بمرور السنوات تحقق للكينزيين تدريجياً أن النقود تؤثر في الاقتصاد بطرائق شتى وليس من خلال سعر الفائدة والاستثمار فقط. وكما أن السياسة النقدية شديدة الفعالية من خلال تأثيرها على عرض النقد كمصدر لتمويل الاستثمار، إذ يرى فريدمان أن السياسة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بالتأثيرات التي تمارسها الحكومة في عرض النقد من خلال سياستها النقدية، ويجب أن لاتستعمل السياسة المالية نفسها للتأثير في النشاط الاقتصادي كونها غير فعالة (ايدجمان، ١٩٩٩، ٣٣٧).

خامساً- الاستثمار في المدرسة الليبرالية- نظرية الكبح و العمق المالي:

أشار الليبراليون الجدد أمثال ماكينون-شو " Show and Mckinnon-Golbis,1979 1973," إلى أن العمق المالي وأسعار الفائدة المرتفعة هي من العوامل الحاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي. واستند ادعاؤهم على أن الاقتصاديات النامية غالباً ماتعاني من ظاهرة الكبح المالي "التي تعني تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة"، كنتيجة لعدم وجود أوعية متطورة للإدخار فإن الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار الذاتي. مما يعني إن تحفيز الإدخار والاستثمار يستوجب أمرين، **الأول** تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية ادخارية بما يؤدي إلى زيادة الإدخار والائتمان، **والثاني** التخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتماً في

تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. ووفقاً لذلك، فإن الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي، وهو عكس وجهة نظر النيوكلاسيك (عبدالعظيم،٢٠٠٧، ١-٢٠).

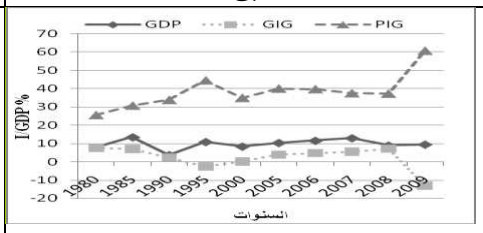
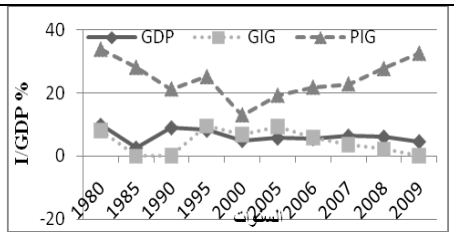
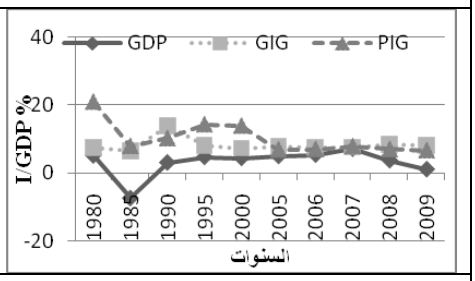
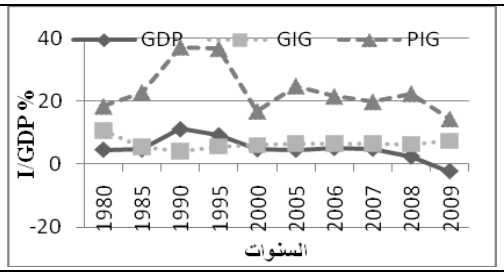
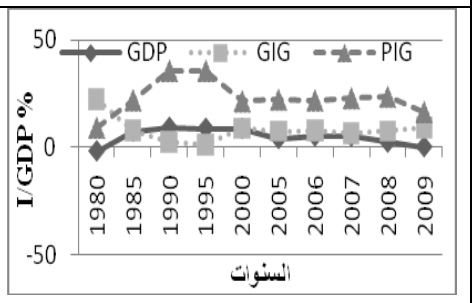
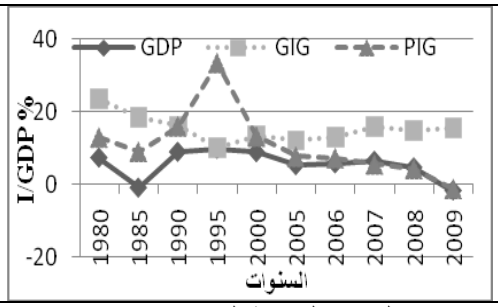
الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

إن الأدلة التجريبية لتأثير الاستثمار بنوعيه الخاص والعام على النمو الاقتصادي غير حاسمة، إذ استنتجت دراسة ارنبيرغ (Erenburg, 1993, 831-837) وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الاستثماري العام و الإنفاق الاستثماري الخاص وإن الأول يقدم إعانة غير مباشرة للثاني عن طريق قيامه بإنشاء مشروعات البنية التحتية. برهن راميريز Ramirez 1994 في دراسة لـــ٤٨ بلداً نامياً، أن الاستثمار العام يسهم في العملية الإنتاجية وله تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، إن الاستثمار الخاص له تأثير اكبر على النمو الاقتصادي. (Erden and Holcombe 2005, 575-602) . وتوصلت دراسة نادر و مجول (Nader and Miguel, 1996, 218-226) حول طبيعة العلاقة بين "الإنفاق الاستثماري العام و الخاص والنمو الاقتصادي في المكسيك" باستخدام سلسلة زمنية ١٩٥٠-١٩٩٠، إلى أن الاستثمار الحكومي له أثر إيجابي ذو معنوية إحصائية في عملية النمو الاقتصادي، وأنه لا يوجد فرق بين أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في النمو، كما وجد أن الاستثمار الحكومي مكمل Crowding-in للاستثمار الخاص، فإذا ارتفع حجم الاستثمار الحكومي، فذلك يعني تلقائياً ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص وأشارت دراسة (Gerlagh and Pellegrini, 2004, 429-456) حول "طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام " للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠، مستخدماً بيانات ٢٥ بلداً نامياً منها ١٢ بلداً من أمريكا اللاتينية و٨ بلدان آسيوية و ٥ بلدان أفريقية، وتوصل الى ان العلاقة لم تكن مستقرة وذات اتجاهات متضادة. سعت دراسة اتوكيرين (Atukeren, 2005, 307-330) لتحليل طبيعة التفاعل ما بين استثمارات القطاع العام والخاص في ٢٥ بلداً نامياً مستخداماً اختبارات التكامل المشترك وسببية كرانجر "Granger–Causality"، وتوصل إلى أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في ١١ دولة من مجموع دول العينة. واستنتج لوبيز (Lopez, 2006, 411-423) حول اتجاهات العلاقة بين الاستثمار العام الخاص في إسبانيا، أن الاستثمار العام في الصحة والتعليم له تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص، في حين ان أسعار الفائدة لها تأثير سلبي على الاستثمار الخاص. ووجد هاتانو (Hatano T. 2010, 105-122) في دراسة حول تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في اليابان باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ، أن رأس المال العام يتراكم، مع تراكم الاستثمار الخاص على المدى الطويل، وان هناك علاقة ارتباط تكاملية مشتركة تقود الى تحقق التوازن بينهما في الأجل الطويل. في حين أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير. وكشفت دراسة اتوكيرين عام (Atukeren E., 2010, 55-73) المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمارات العامة" في مقطع عرضي لـــ ٣٥ بلداً نامياً مستخدماً تحليل الاحتمالية، إذ يأخذ تأثير المزاحمة قيمه (١)، بينما يشير الرقم (٠) إلى عدم وجود اثر للمزاحمة، وأظهرت نتائج التقدير أن الاستثمارات الثابتة في رأس المال قد تؤدي إلى المزاحمة مع الاستثمارات الخاصة، وأن هذا يتوقف على طبيعة التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية للأعمال في البلدان المختلفة، وتبين أن هناك حالات المزاحمة في ١٤ دولة من مجموع دول العينة.

اتجاهات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في دول العينة

شهدت الدول الآسيوية خلال عقد الثمانينيات ومنتصف التسعينيات تقلبات محدودة في معدلات الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، ولكن في النصف الثاني من التسعينيات تعرضت إلى أزمة أثرت على معدلات نموها المتسارعة، ولكن بنسب متفاوتة إذ تأثرت كل دولة بمقدار ما تعتمد علية من قروض بأنواعه المختلفة لتمويل استثماراتها المحلية، وبعد الأزمة أخذت معدلات نموها

الاقتصادي بالاستقرار، وذلك لتنفيذها إستراتيجية الشراكة الذكية بين القطاع العام والخاص وزيادة تعاونها في مجال الاستثمار الآسيوي، مما أدى إلى تقليل المخاطر الاستثمارية المستمرة والمتمثلة بتكرار الأزمات والكساد العالمي المرافق لها في مجال التجارة والتمويل.

اتجاهات الاستثمار والنمو الاقتصادي في الصين	إتجاهات الاستثمار والنمو الاقتصادي في اندونيسيا
	
إتجاهات النمو والاستثمار في الفلبين	**إتجاهات الاستثمار والنمو الاقتصادي في تايلند**
	
إتجاهات النمو والاستثمار في كوريا الجنوبية	**اتجاهات الاستثمار والنمو الاقتصادي في ماليزيا**
	

المصدر: الاشكال من عمل الباحث بالاعتماد على سنوات مختارة من البيانات الرسمية المقدرة.

يلاحظ من الاشكال المذكورة انفاً ان هناك اتجاهاً متناظراً بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية العام والخاص، وأن الأخير هو الذي يقود النمو في السنوات الاخيرة

الاستثمار وفق الشراكة الذكية بين الدول الآسيوية

برزت فكرة "الشراكة الذكية" في عقد التسعينات، عندما قرر زعماء الدول الاسيوية عام ١٩٩٣ إيجاد علاقات تعاون إقتصادي وتقني وتجاري بينهم بصيغ جديدة، تتضمن مشاركة عدة

أطراف في إتخاذ وتنفيذ قرار ما، في عالم بدأت تتلاشى فيه الفواصل والحدود نتيجة لعولمة الأعمال والتجارة، وذلك لأن آلية المنافسة أثبتت أنها لا تكفي وحدها لتحقيق أهداف اقتصاد السوق بالوصول إلى عالم خالٍ من الأزمات، ويسوده الأمن والرخاء. تستند فكرة الشراكة الذكية على مبدأ **"إربح أنت والآخرين"** أو **"إجعل الجميع يربح ويسهم في الربح"** أو **"إستفد وفد جارك"** أو **"إجعل المجتمع أو الدول أكثر ربحاً"**، وذلك قياساً لحقيقة أن " أي إقتصاد يتكون من عدة عوامل هي: البنية التحتية، والإنتاج وعوامل الإنتاج والإدارة والتوزيع، وكلها تدعم بعضها البعض، وأنه كلما إتسع السوق كانت إمكانية تكامله أكبر وقلت تكاليف الإنتاج، مما يستوجب التعاون المشترك والحوار والإتصال المباشر بين كافة الأطراف للإرتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة أو مجموعة الدول" (Michael, 2001, 1-5). إن الفكرة الرئيسة التي تبنى عليها الشراكة الذكية هي: إن المجموعات المختلفة من الآراء غالباً ما تؤدي إلى الإبداع، وإتخاذ قرارات صائبة تؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة الشراكة، ومن ثم زيادة الإنتاجية في الإقتصاد، مما يؤدي إلى تسريع وتحفيز النمو الإقتصادي. وتنطبق هذه الفكرة أيضاً في المشاركة على المستوى الإقليمي والعالمي كجزء من التعاون الثنائي، إذ إن تبادل الزيارات وعقد الندوات له تأثير كبير في إنتقال الخبرة التقنية والإدارية والتكنولوجية من بلد إلى آخر، وبالتالي فإن الجميع سوف يستفيد منها (Mohd and Ahmad,2005, 4).

الانموذج القياسي

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج، وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي، وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة او الاستقرارية Stationary واتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Model (ECM) وغيرها.

تحليل النتائج

تحليل نتائج جذر الوحدة

يتضح من الجدول ١ أن متغيرات السلاسل الزمنية " الاستثمار العام، الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي " غير مستقرة في حالتها الأولية "Level" في كافة دول العينة، وعند أخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار، وبالتالي رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم سكون المتغيرات في مستويتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى I~(1). كما يوضح الجدول أن هناك بعض الاستثناءات الطفيفة لعدد من المتغيرات، حيث إنها تتحول إلى حالة الاستقرار بعد اخذ الفروق الأولية.

الجدول ١
نتائج اختبار استقرارية البيانات "جذر الوحدة

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF)				القيم الجدولية 5%*	القيم الجدولية 5%**
	Levels*		First Difference**			
	بدون اتجاه	ثابت واتجاه	بدون اتجاه	ثابت واتجاه		
الدولة	ماليزيا قيمة تاو المحسوبة					
LGDP	0.22	-2.29	-4.71	-4.33(1)	-2.96	-3.57
LPI	-1.37	-1.31	-4.43	-4.53(1)	-2.97	-3.58
LGI	1.10	-2.30	-5.50	-4.52(1)	-2.96	-3.62
الدولة	الصين					
LGDP	-0.45	-1.42	-2.00	-3.81(2)	-2.98	-3.61
LPI	-0.23	-2.06	-3.01	-4.97(2)	-2.97	-3.58
LGI	-0.22	0.84	0.63	4.25(1)	-3.1	-3.83
الدولة	تايلند					
LGDP	1.42	-0.54	-2.33	-3.44(2)	-2.98	-3.23
LPI	-1.91	-2.24	-4.16	-4.46(1)	-2.97	-3.58
LGI	-0.83	1.25	-5.29	-5.22(1)	-2.97	-3.59
الدولة	كوريا الجنوبية					
LGDP	-1.84	-0.93	-1.46	-6.27(1)	-2.96	-3.57
LPI	2.18	-2.89	-5.88	-6.24(1)	-2.97	-3.58
LGI	-0.45	-2.91	-3.40	-8.73(2)	-2.97	-3.60
الدولة	سنغافورة					
LGDP	-0.92	-1.66	-2.41	-3.76(1)	-2.97	-3.58
LPI	-0.43	-2.60	-5.23	-5.16(1)	-2.96	-3.58
LGI	-0.36	-2.95	-1.96	-5.47(1)	-2.98	-3.58
الدولة	الفلبين					
LGDP	-0.67	-2.14	-4.17	-4.39(1)	-2.97	-3.59
LPI	-0.66	-2.59	-4.40	-4.31(1)	-2.97	-3.58
LGI	-1.08	-3.49	-3.95	-3.98(١)	-2.96	-3.59
الدولة	اندونيسيا					
LGDP	0.43	-2.00	-5.57	-5.67(1)	-2.96	-3.57
LPI	0.67	-0.18	-3.21	-6.34(2)	-2.97	-3.58
LGI	-1.47	-2.08	1.68	-4.12(1)	-3.1	-3.69

*يتم إجراء الاختبار بالاعتماد على ثلاث صيغ، تتضمن الأولى ثابت واتجاه عام وهو الأكثر استخدام، بينما يحتوي الانحدار الثاني على وجود الثابت فقط، بينما الأخير بدون ثابت واتجاه عام، وذلك لان توزيع ADF يتأثر بمدى وجود الثابت او الاتجاه العام من عدمه.

** يقوم البرنامج Eviews بحساب قيمة t الجدولية والتي تمثل قيمة تاو..

تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جسليس "Johansen-Juselius"

بعد أن أصبحت البيانات مستقرة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات. يتضح من الجدول ٢ أن كافة المتغيرات لها تكامل مشترك، وبالتالي توجد هناك على الاقل علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما. ويظهر من الجدول رفض فرضية العدم "وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة" باعتماد كلا المؤشرين، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل متجه تكامل مشترك واحد، أي أن هناك علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات المقدرة، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل.

الجدول٢
اتجاهات التكامل المشترك

Country Hypothesis		كوريا الجنوبية	ماليزيا	الفلبين	سنغافورة	تايلند	الصين	اندونيسيا	Critical Value (5%)*
Adjusted λ-max									
r=0	**r =1**	22.79	22.99	33.85	22.02	28.99	35.47	24.56	**17.7**
r≤1	**r =2**	9.52	6.32	11.0	10.1	5.60	7.40	5.51	**11. 2**
r≤2	**r =3**	1.66	0.66	1.74	2.59	1.85	0.00	0.02	**4.1**
Adjusted λ- trace									
r=0	**r =1**	33.98	29.97	57.49	38.09	36.45	42.88	30.10	**24. 2**
r≤1	**r =2**	11.18	6.98	8.63	5.06	7.46	7.41	5.54	**12. 3**
r≤2	**r =3**	1.66	0.66	1.74	2.59	1.85	0.00	0.02	**4.1**

* تشير إلى المعنوية الإحصائية بدرجات حرية ٥%. اختبار جوهانسن طبق على أنموذج من ثلاثة متغيرات" الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي " k" تشير إلى فترات التخلف الزمني المستخدمة و r إلى عدد المتجهات.

تحليل النتائج طويلة الأجل

يتضح من الجدول ٣ أن الاستثمار العام له دور ايجابي مؤثر في النمو الاقتصادي في كل من الصين، اندونيسيا، تايلند، كوريا الجنوبية، وذلك لوجود دور كبير للدولة في النشاط الاقتصادي والذي يُساعد على إقامة المشاريع الاستثمارية بعيدة المدى، فضلًا عن وجود عوامل مساعدة لنجاح الاستثمار الحكومي، منها مستويات تعليم متقدمة قادرة على تطوير وتطويع التكنولوجيا، توفر أيدي عاملة ماهرة ومدربة بكافة مستوياتها وبأجور منخفضة و توفر موارد مالية محلية ومعدلات ادخار عالية بالعملة المحلية والأجنبية، وبالتالي الاستثمار العام يمارس دوراً مهماً في قيادة النمو الاقتصادي المتسارع، وقد أظهرت التقديرات القياسية معنوية إحصائية عالية منها معنوية قيمة t وارتفاع معامل الارتباط R^2 في هذه الدول، وكان التأثير ايجابياً ايضاً في سنغافورة وماليزيا ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة أي لم يصل إلى مستوى تكون الدولة قائدة ومحركة للاقتصاد القومي، أما في الفلبين كان التأثير سلبياً وغير معنوي. كما أظهرت التقديرات أن الاستثمار الخاص له تأثيرات إيجابية في النمو الاقتصادي في كل دول العينة، وله معنوية إحصائية

عالية في الصين، اندونيسيا، تايلند و ماليزيا، وذلك لوجود مستثمرين محليين وأجانب وتتوفر فيها أسواق كبيرة، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية، لأنها تمتلك بنى تحتية جيدة، قوانين مشجعة تحمي الاستثمارات الأجنبية ويخلق تأثيرات مضاعفة على النمو الاقتصادي، هذا يعني أن الاستثمار الخاص هو الذي يقود النمو الاقتصادي المتسارع، في حين كان التأثير ايجابياً، ولكن لم تصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة في سنغافورة، كوريا الجنوبية والفلبين

الجدول ٣

نتائج تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

	Independents Variables			R^2	R^2Adj	F	AIC	LK	Sch
	GRO (1or 2)	GIG (1or 2)	PIG (1or 2)						
الصين	0.68 [3.73]*	0.20 [4.4]**	0.167 [5.7]**	%55	%51	3.20	4.63	-57.8	4.96
اندونيسيا	0.51 [1.40]	0.72 [4.1]*	0. 49 [2.1]*	%52	%48	5.4	6.1	-72.8	6.6
تايلند	0.66 [1.88]	0.136 [2.63]**	0.521 [3.2]*	%65	%60	1.64	5.93	-76.1	6.3
سنغافورة	0.34 [1.58]	0.28 [1.5]	0.169 [1.4]	%91	%89	1.29	5.80	-74.1	6.14
كوريا الجنوبية	0.39 [1.52]	0.365 [2.3]*	0.43 [1.87]	%52	%48.4	1.92	5.7	-66.6	6.2
الفلبين	0.49 [3.13]*	-0.112 [0.28]	0.177 [1.4]	%54	%49	5.00	4.96	-62.4	5.3
ماليزيا	0.76 [0.54]	0.65 [0.88]	0.223 [6.5]**	%71.3	%65.4	5.87	6. 1	-77.9	6.4

- (1or 2) عدد التخلفات الزمنية المستخدمة في الاختبار.
- معيار اكيكي Akaike Information Criterion (AIC) و معيار Likelihood "LK" يشير إلى اختيار المعادلة الأفضل من بين البدائل غير المستقرة.
- شوارز Schwarz "SCH" يشير هذا المعيار إلى تحديد طول مدة التخلف الزمني المناسب الذي يعطي أفضل النتائج الإحصائية.
- * مستوى معنوية ١٠%، ** مستوى معنوية ٥%.

إن هذه النتائج تتماشى مع الإستراتيجية الآسيوية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهه، والمستثمر الأجنبي من جهه أخرى. إذ تقوم الحكومة بتوفير البنى الارتكازية المتطورة وتدريب الكوادر وتطوير الجامعات وتشريع القوانين وتقديم الموارد بأسعار رمزية، في حين يقوم القطاع الخاص والأجنبي بالاستثمار في كافة الميادين، أدت جميعها إلى بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومتطورة أسهمت في تسريع النمو.

تحليل نتائج العلاقة قصيرة الأجل بأستخدام أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي "ECM"

إن هناك العديد من العوامل المؤثره في اتخاذ القرار الاستثماري الآسيوي في المدى القصير، من بينها التحركات السريعة لرأس المال الأجنبي، الازمات المتكرره، التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات التبادل التجاري... الخ، كذلك سنحاول استقصاء طبيعة هذه التغيرات في القرار

الاستثماري وتأثيرها في بعضها البعض وفي النمو الاقتصادي من خلال استخدام أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي "ECM". يوضح الجدول ٤ أن الاستثمار العام يؤثر وبمعنوية إحصائية عالية في النمو الاقتصادي في الصين وماليزيا لوجود موارد محلية قادرة على تشغيل وتوسيع المشاريع العامة في عدة مجالات من جهة، وأن الدولة تقوم بإدارة الموارد وتوزيعها وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية المتكررة كالأزمة الآسيوية ١٩٩٧، والعالمية ٢٠٠٨، وقد كان التأثير إيجابياً أيضاً في اندونيسيا، تايلند والفلبين ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة، بينما كان التأثير سلبياً في كوريا الجنوبية. أما الاستثمار الخاص فكان له تأثير إيجابي وبمعنوية إحصائية عالية في كل دول العينة، وذلك لوجود قوانين مشجعة تحمي المستثمر "المحلي والأجنبي" من أهمها استقرار السياسات الحكومية، والشراكة الذكية بين القطاعين العام والخاص التي أدت إلى زيادة انتاجية المشاريع الإنتاجية.

الجدول٤

نتائج تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى القصير

المتغير المعتمد ΔGDP / الدول	المتغيرات المفسرة		ECM	R^2	R^2Adj
	ΔGIG	ΔPIG(1)			
الصين	0.0126 [1.7]***	-0.76 [2.4]*	-0.173 [2.8]**	%64	%60
اندونيسيا	0.45 [0.4]	0.21 [2.31]*	-0.21 [-0.78]	%63	%58
تايلند	0.77 [0.22]	0.26 [2.4]*	-0.387 [1.4]	%64	%60
سنغافورة	-0.20 [1.4]	0.148 [1.7]	-0.183 [4.1]**	%77	%69
كوريا الجنوبية	-0.38 [3.18]**	0.33 [2.2]*	-0.36 [1.8]	%73	%69
الفلبين	1.12 [0.38]	0.38 [2.7]*	-0.483 [2.1]**	%63	%58
ماليزيا	0.68 [2.00]*	0.178 [7.87]**	-0.84 [6.97]**	%62	%58

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eview (6)

ويظهر معامل ECM بقيم سالبة وبمعنوية إحصائية في الصين، سنغافورة، الفلبين، ماليزيا، وهذا يعني أن العوامل الداخلية تساعد على تحقيق التكيف في المدى الطويل، أي إن الموارد المتوافرة بكافة اشكالها سواء الادخار المحلي والقروض المحلية او الخارجية قادرة على تنفيذ الخطط الاستثمارية، وأن هناك تكاملاً مابين الاستثمارين العام والخاص، مما يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي، بينما ظهر بإشارة سالبة ولكن لم يصل إلى المعنوية الإحصائية المطلوبة في كل من اندونيسيا، تايلند وكوريا الجنوبية، هذا يشير إلى أن هناك عوامل وتأثيرات خارجية Exogenous هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وتسهم في تسريع اكبر للاستثمارات المحلية. يوضح الجدول ٥ أن الاستثمار العام يؤثر إيجابياً وبدرجات معنوية إحصائية متفاوتة في الاستثمار الخاص في كل من الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، الفلبين وماليزيا، وذلك لوجود مناخ استثماري جيد يشجع الاستثمار الخاص "المحلي والأجنبي،" أي إن الاستثمار العام يكمل Crowding-In الاستثمار الخاص في المدى القصير. في حين كان له تأثير سلبي وغير معنوي في اندونيسيا وتايلند، وهذا يعني أن الاستثمار العام يزاحم Crowding-Out الاستثمار الخاص على

الموارد والفرص الاستثمارية المتنوعة. ويتضح أن هناك اختلافاً في طبيعة العلاقة بين الاستثمار والنمو في الأجل الطويل عن الأجل القصير في بعض دول العينة .

الجدول* ٥

اختلاف أثر الاستثمار على النمو في الأجل الطويل عن الأجل القصير في دول العينة**

	المدى الطويل	المدى القصير
الاستثمار العام	اندونيسيا، تايلند	ماليزيا
الاستثمار الخاص	.....	كوريا الجنوبية، الفلبين

* الجدول ٥ مستخلص من الجدول ٣ و ٤،* تم إدراج التأثيرات ذات المعنوية الإحصائية فقط.

ويمكن إرجاع سبب هذا الاختلاف إلى أن الاستثمار هو متغير طويل الأجل، وأن الاستثمار الحكومي في المشاريع البنى التحتية له فترات تفريغ طويلة الأجل، والاستثمار العام في اندونيسيا وتايلند كان له دور مؤثر وبمعنوية إحصائية في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وقد أصبح هذا التأثير غير معنوي في المدى القصير، وذلك لتوجه الدولة نحو مشاريع البنى التحتية الضرورية التي تحتاج إلى مدة تفريغ طويلة الأجل، وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية. أما في ماليزيا فإن تأثيرها الايجابي يظهر في الاقتصاد وبمعنوية إحصائية عالية في المدى القصير ثم يتحول هذا التأثير إلى غير معنوي في المدى الطويل، وذلك لاعتماد الاقتصاد على المشاريع الأجنبية التي تهيي الأرضية للاستثمار الخاص "المحلي والأجنبي". كما أن ماليزيا تستخدم الخطط الاقتصادية قصيرة الأجل بالدرجة الأساس التي تقوم الحكومة بتمويلها، بتهيئة متطلبات المستثمر الأجنبي والمحلي من الموارد المختلفة وتحملها لكافة الخسائر الناجمة عن الأزمات المتكررة التي يتعرض لها الاقتصاد في المدى الطويل. إن الاستثمار الخاص في كوريا الجنوبية والفلبين كان له دور مؤثر وبمعنوية إحصائية في النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين تغير هذا التأثير في المدى الطويل، وذلك لتأثير الصدمات المتكررة الناتجة عن الأزمات المحلية والخارجية التي ترتب عليها تذبذب في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية وانهيار النظام المصرفي وسوء في توزيع الموارد.

خامساً- نتائج اختبار العلاقة السببية لكرانجر Granger Causality Test

يوضح الجدول أدناه اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة. وتعد معرفة اتجاه التأثير من المؤشرات المهمة جداً لواضع السياسة الاقتصادية وتخطيط البرامج الاستثمارية.

الجدول ٦

المؤشرات المشتركة لاختبار العلاقة السببية

الاتجاه	الاستثمار العام GI	الاستثمار الخاص PI
من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار العام والخاص GDP PI ,GI	تايلند	اندونيسيا
من الاستثمار العام والخاص إلى النمو الاقتصادي GI ,PI GDP	كوريا الجنوبية	سنغافورة، كوريا الجنوبية
في كلا الاتجاهين GDP GI ,PI	.....	تايلند، ماليزيا
في كلا الاتجاهين PI GI	الصين، اندونيسيا، تايلند، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الفلبين	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews(6)

١. إن هناك علاقة سببية موجهه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار العام في تايلند. وفي ذات الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الخاص في تايلند واندونيسيا. إذ إن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تحفيز كل من الاستثمار العام والخاص، أي إن تسارع النمو الاقتصادي يعطي مؤشراً ايجابياً للمستثمرين المحليين والأجانب لتوسيع استثماراتهم، لأن النمو يتزايد بنسب أسرع من تزايد معدلات الاستثمار ومن ثمّ فإن هناك العديد من الفرص الاستثمارية المربحة لم يتم استغلالها بعد.
٢. إن هناك علاقة سببية تتجه من الاستثمار العام إلى النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، إذ تقوم الحكومة بدور واسع بالإنفاق على الاختراعات والبنى الارتكازية، وبالتالي تقدم تسهيلات ومناخاً استثمارياً ملائماً لتشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص. أي إن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي بنوعية الخاص والعام، إذ يؤثر أحدهما في الآخر بمعنى إن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار المحلي وزيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو.
٣. توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار العام والخاص في الصين وتايلند، وتوجد علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص في الفلبين وماليزيا، وبالعكس في كوريا الجنوبية واندونيسيا وفي سنغافورة العلاقة مستقلة بينهما، أي إن الاستثمار العام يكمل " Crowding-in" الاستثمار الخاص وبالعكس، ويتعاون معه في استغلال الفرص الاستثمارية غير المستغلة أو المستغلة بشكل ناقص، عن طريق تنسيق البرامج الاستثمارية المشتركة وتوفير الموارد اللازمة لتمويل استثمارات كلا القطاعين، مما يعزز دورهما في تسريع النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

الاستناج الرئيس لهذه الدراسة هو أن الاستثمار المحلي الخاص له دور مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الحكومي ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى تكرار الأزمات العالمية التي تعرضت لها الحكومات الآسيوية ومنها أزمة ١٩٩٧، ٢٠٠١، وآخرها ٢٠٠٨. فمنذ بداية ١٩٨٠ شكل الاستثمار الحكومي النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار، وكان بالتالي هو المؤثر في النمو الاقتصادي، إذ وقع على عاتق الحكومات تنفيذ معظم البنى الارتكازية والاستثمارات المهمة. ولكن بعد عام ١٩٩٧ وتحمل الحكومة لخسائر فادحة نتجت عن الأزمة كان سببها هروب رأس المال الأجنبي وخسارة الاستثمارات المحلية الحكومية، والتي ترتب عليها عجز مستمر في الموازنة الحكومية، حدث تغير في استراتيجيات معظم الدول الآسيوية بتعزيز وتشجيع الاستثمارات للقطاع الخاص واعتباره كقائد لتسريع النمو الاقتصادي واقتصار دور الاستثمار الحكومي على تنفيذ بعض مشاريع البنى الارتكازية والإشراف على تنفيذ برامج التنمية.

ويمكن أن نستشف من تحليل نتائج القياس الاقتصادي بعض الاستنتاجات المهمة:

١. الاستثمار العام له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير. وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن مشاريع البنى الارتكازية والخدمات العامة لها فترات تفريغ طويلة الأجل.
٢. إن الاستثمار الخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل.
٣. إن الاستثمار الخاص له دور اكبر وأهم في عملية النمو الاقتصادي في أغلب دول العينة من الدور الذي يمارسه الاستثمار العام، لذلك يمكن زيادة كفاءة بعض مشاريع القطاع العام من خلال خصخصتها.

٤. إن توفر المشاريع الحكومية الكفوءة يؤدي إلى خلق تكامل Crowding-in مع مشاريع القطاع الخاص في المدى الطويل، ولاسيما أن التسهيلات والمشاريع العامة وكفاءة الخدمات الحكومية "الصحية، التعليمية والمالية" لها دور كبير في رفع كفاءة الاستثمار المحلي وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

التوصيات

على ضوء المناقشة النظرية والعملية يمكن إبداء بعض المقترحات من أهمها:

١. أثبتت النتائج التجريبية أن الاستثمار المحلي له دور كبير في تسريع النمو الاقتصادي الآسيوي، من هنا على الدول الآسيوية إعادة النظر في إستراتيجيتها المعتمدة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج كقائد للنمو Foreign Capital-Led Growth، بتطوير استثماراتها المحلية وتعزيز شراكتها الذكية بين الاستثمارين العام والخاص من جهة وزيادة التعاون الاستثماري فيما بين الدول الآسيوية من جهة أخرى.

٢. زيادة كفاءة الاستثمارات المحلية وخاصة تلك المعتمدة على الموارد المحلية، وذلك بزيادة كفاءة العاملين وخصخصة بعض المشاريع الحكومية وتوسيع التعاون ما بين الاستثمارات الخاصة والعامة.

٣. وضع خطط مشتركة لتطوير الاستثمارات الخاصة والعامة وتخصيص الموارد لكل منها بحيث يؤدي تكاملها إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.

٤. تشجيع إقامة المشاريع المشتركة التي تمولها الحكومة وينفذها القطاع الخاص، وذلك بهدف زيادة كفاءة الاستثمار الخاص وتعزيز دور الرقابة الحكومية على تنفيذ مثل هذه المشاريع.

٥. إن المرحلة الحالية تتطلب جهدا تكاملياً بين القطاع الخاص والقطاع العام على المستوى المحلي والدولي، لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتكررة.

٦. تخصيص جزء من الموارد المالية أو من عائدات الاستثمار لمجالات البحث والتطوير بهدف تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية.

٧. يمكن للمخطط الاقتصادي في العراق الاستفادة من التجربة الاستثمارية الآسيوية من خلال تعزيز الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص من جهة، وزيادة مشاريع الاستثمارات الأجنبية وخاصة من تركيا في تطوير وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. أبو علي، محمد سلطان، ٢٠٠٩، النمو غير المنتظم"اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر ١٩٦٠ -٢٠٠٠"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، "تقيم واستشراف" ٢٣- ٢٥ مارس، بيروت، الجمهورية البنانية.

٢. آل شبيب، دريد كامل،٢٠٠٩، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

٣. ايدجمان، مايكل، ١٩٩٩، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للترجمة وللنشر، الرياض- السعودية.

٤. الحمود، غدير بنت سعد، ٢٠٠٤، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

٥. عبد الرزاق، مولاي لخضر وشعيب، بونوة، ٢٠٠٩، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة جزائر- مجلة الباحث، العدد ٧، الجزائر.

٦. عبد العظيم، عادل، ٢٠٠٧، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط "سلسلة بحوث جسر التنمية" المجلد ٦، العدد٦٧، تشرين الثاني، الكويت.

٧. عريقات، حربي محمد موسى،٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان – الأردن.
٨. العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان، ٢٠٠٦، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
٩. مطر، محمد،٢٠٠٩، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة ٥، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
١٠. المولى، عبدالستار رائف حسن حمادي، ٢٠١٠، تحليل اقتصادي قياسي للإنفاق الاستثماري الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة الغربية بمحافظة الانبار للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الرمادي – الأنبار، العراق.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Ahmed, H., and Miller, S.,M., 2000, Crowding-Out and Crowding-In Effects the Components of Government Expenditure, Journal of Economic Development Vol., 18, No., 1.
2. Asian Development Bank, 2010, Key Indicators of Development Asian and Pacific Countries, Oxford, University Press, UK.
3. Atukeren, Erdal, 2010, Politico-Economic Determinants of the Crowding-In Effects of Public Investments in Development Countries, Journal of Money Investment an Banking, Vol., 13.
4. Erden, L. and Holcombe, R., 2005,The Effects of Public Investment on Private Investment Development Economics, Public Finance Review, Vol., 33, No.,5.
5. Erenburg, Sharon J., 1993, The Real Effect of Public Investment on Private Investment, Applied Economics, Vol., 25.
6. Gujarati, D., N., 2003, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York ,USA.
7. Gujarati, D., N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York ,USA.
8. Hatano, Toshiya, 2010, Crowding-In Effect of Public Investment on Private Investment, Policy Research Institute, Public Policy Review,Vol., 6, No. 1.
9. IFS, 2001, International Financial Statistic, CD-ROM, Washington D.C, USA.
10. Lopez, D. M., 2006, Linking Public Investment to Private Investment. The Case Spanish Regions, International Review Applied Economics Vol., 20, No., 4.
11. Maddale, G. S. and Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics 4th Edition, England- London
12. Michael, B., G., 2001, Public-Private Partnerships, International Monetary Fund, Vol., 38, No.
13. Mohd, F., A., and Ahmad, J., A., 2005, Industry Smart Partnership in Enhancing Aviation Technology, University Kuala Lumpur Malaysia.
14. Nader, N. and Miguel, R., 1996, Public and Private Investment and Economic Growth in Mexico, Contemporary Economic Policy, Vol., 15, No., 1.
15. Pellegrini, L., and Gerlagh, R.، 2004. Corruption's Effect On Growth and Its Transmission Channels, Journal Kyklos, Vol., 57, No.,3.
16. Zou, Yang, 2006, Empirical Studies on The Relationship Between Public and Private Investment and GDP Growth, Applied Economic, No., 38.